



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 87.2 في المئة



أظهرت بيانات البنك المركزي الأردني، ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الربع الثاني من العام 2017 الحالي بنسبة 87.2 في المئة، إلى 435.8 مليون دينار (621.6 مليون دولار)، مقارنة مع مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي. في الموازنة، باتت مديونية الأفراد تمثل أمراً مقلقاً للاقتصاد الأردني، وتتعاكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى النشاط التجاري عموماً حيث ارتفعت هذه المديونية نحو بليون دينار العام 2016 الماضي، كقروض استهلاكية وسكنية وسط ثبات الرواتب. ويتخوف الأردن من تزايد نسبة هذه المديونية حيث تناهز 70 في المئة حالياً من دخل المواطن السنوي، نتيجة الإنفاق الذي يزيد على حجم المداخيل، وسط مطالبات بتدخل رسمي لمعالجة آثارها.

■ الإمارات تباشر تطبيق الضريبة الانتقائية



بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ الضريبة الانتقائية التي فرضت بنسبة 100 في المئة على التبغ ومنتجاته، و50 في المئة على المشروبات الغازية، و100 في المئة على مشروبات الطاقة. وكشفت الهيئة العامة للضرائب المسؤولة عن جباية هذه الضرائب، عن بلوغ عدد السلع المشمولة بالضريبة الانتقائية نحو 1610 سلع، 60 في المئة منها مصنفة ضمن منتجات المشروبات الغازية و26 في المئة مدرجة ضمن التبغ ومشتقاته، وهي الأكثر ضرراً بالصحة العامة ونحو 14 في المئة مدرجة في شريحة مشروبات الطاقة. وفي هذا الإطار، أشار وزير الدولة لشؤون المال الإماراتي عبيد الطاير، إلى "استكمال الاستعدادات لبدء تطبيق الضريبة الانتقائية"، لافتاً إلى أن "فرض هذه الضريبة يهدف إلى الحد من استهلاك السلع المضرة التي ستشملها، بما يدعم الجهود المبذولة لتوفير بيئة صحية في المجتمع".

■ المغرب 71 عالمياً في مؤشر التنافسية الاقتصادية

وتحسنت تنافسية الاقتصاد المغربي في مجال البنية التحتية، بينما تصدر القائمة في الاستقرار السياسي في المنطقة. واحتل المرتبة الأولى في التحكم بمعدلات التضخم وال35 في الادخار القومي، كما احتل المركز 44 عالمياً في منظومة الحوكمة وحقوق الملكية.



احتلت دول المغرب العربي درجات متوسطة إلى متواضعة في قائمة التنافسية الاقتصادية لعامي 2017 - 2018 التي أصدرها "المنتدى الاقتصادي العالمي".

وجاء المغرب في المرتبة 71 عالمياً من أصل 137 دولة، مسجلاً 4.24 نقطة في 10 مؤشرات، ليتراجع مركزاً واحداً مقارنة بالتصنيف السابق. وجاءت الجزائر في المرتبة 86 عالمياً، متقدمة مركزاً واحداً أيضاً، وتونس في المرتبة 95، بينما جاءت الإمارات في المركز الأول عربياً و16 عالمياً، في حين تصدرت سويسرا القائمة بـ5.86 نقطة، تلتها الولايات المتحدة وسنغافورة وهولندا وألمانيا وهونغ كونغ والسويد والمملكة المتحدة، في حين احتلت فرنسا المركز 21 وإسبانيا 33 وإيطاليا 42 على التوالي.

■ البلدان العربية تحتاج 85 بليون دولار سنويا لتحقيق التنمية المستدامة

وتمحورت حول السياسة العامة لتأمين التمويل لتنفيذ أهداف التنمية ومواجهة التحديات.

وشددت أبو الحسن على "أهمية مساعدة الدول الفقيرة من خلال شراكات عبر الحكومة والقطاع الخاص ومراكز البحوث والمجتمع المدني، ولا بد من تضافر برامج التمويل لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الشباب"، مؤكدة أن "مصر تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية".

أشارت ممثلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصر راندا أبو الحسن، إلى أن "تحقيق التنمية المستدامة العربية يحتاج 85 بليون دولار سنوياً"، لافتة إلى أن "أهداف التنمية المستدامة تحظى بإجماع آراء دولي لتنفيذ أجندة طموحة لكل العالم، عبر إيجاد موارد مناسبة لزيادة الاستثمارات".

كلام أبو الحسن جاء خلال ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة، نظمتها وزارة التعاون الدولي المصرية بالتنسيق مع البنك الدولي وافتحتها وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر،



■ السعودية: ارتفاع الناتج المحلي 2.46 في المئة خلال الربع الثاني 2017

حقق الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال الربع الثاني من عام 2017 بنسبة 2.46 في المئة، مقارنة عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من العام السابق، وذلك وفقاً للهيئة العامة للإحصاء.

وشهد القطاع الحكومي في المملكة، ارتفاعاً في قيمة ناتجه المحلي الإجمالي تقدر نسبته بـ1.59 في المائة بالأسعار الجارية، و0.99 في المائة بالأسعار الحقيقية مقارنة بالربع الثاني من العام السابق 2016. كما حقق القطاع الخاص، ارتفاعاً في قيمته تقدر نسبته بـ0.44 في المائة بالأسعار الجارية و0.38 في المائة بالأسعار الحقيقية.

كذلك حقق القطاع النفطي ارتفاعاً في قيمة ناتجه المحلي الإجمالي تقدر نسبته بـ10.05 في المائة بالأسعار الجارية بينما شهد انخفاضاً بنسبة 1.76 في المائة بالأسعار الحقيقية.



■ مصر تستهدف خفض عجز الموازنة إلى 9.5 في المئة



لغت وزير المالية المصري عمرو الجارحي، إلى أن "الحكومة تعمل على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي بما يحقق نموا مرتقعا ومستداما يتميز بالكفاءة والعدالة"، موضحا أن "البرنامج يستهدف خفض عجز الموازنة من 10.9 في المئة عن العام المالي الماضي إلى 9.5 للعام المالي الحالي".

وأشار الجارحي إلى أن "الدولة تضع على رأس أولوياتها في المرحلة المقبلة زيادة معدلات فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات العامة، وتنفيذ المشروعات القومية، التي تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة، وتبني سياسات مالية وضريبية واضحة جاذبة للاستثمار".

وأوضح الجارحي، خلال لقاء نظمه "بنك بي إن بي باريس" والسفارة الفرنسية في القاهرة، بحضور رؤساء أكبر 25 شركة فرنسية عاملة في مصر، أن "المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ارتكزت على علاج المشكلات الأساسية، وأهمها وضع سعر صرف حقيقي وإعادة توجيه دعم الطاقة".

■ نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري 8.5 في المئة

مقارنة بالفترة نفسها من 2016.

وسجلت أسعار النفط الخام، صعودا في الربع الثاني من العام الحالي، بنسبة 38 في المئة على أساس سنوي، مقارنة مع الفترة المقابلة من 2016.

وتشير توقعات مجموعة QNB، وهي أكبر بنك في قطر، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر سينمو بنسبة 3.8% في 2017، و4.1% في 2018.

نما الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الجارية 8.5% في الربع الثاني من العام 2017 الحالي، ليصل إلى 40.1 مليار دولار.

ووفقا لتقرير صادر عن وزارة التخطيط القطرية، حقق الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) نموا بنسبة 0.6 في المئة خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وقاد الارتفاع في الناتج المحلي، قطاع التعدين الذي يشمل النفط والغاز، بارتفاع قدره 15.6% في الربع الثاني من العام الحالي

